Journal of Studies in History and Archeology Vol.101, No 3 (June2026)
ISSN: (2075-3047)

التطور المالي والنقدي في العراق ١٩٢٠ ١٩٢٦
Financial and Monetary Development in Iraq (1920–1926)

م.د. سالم إسماعيل مصطفى
Asst. Prof. Salim Ismaeel Mustafa
جامعة الانبار – كلية التربية للعلوم الانسانية– قسم التاريخ
University of Anbar – College of Education for Humanities Department of History
Mobile: 07816888500
Email: ed.salim_ismaeel@uoanbar.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة

لم تعُد السياسة المالية والنقدية جزءً منفصلاً عن بقية السياسات المستخدمة من قبل الدولة؛ فالسياسة المالية والنقدية تلعب دوراً مهماً في مواجهة الأزمات الداخلية للدولة، حيث تنتهج الحكومة في نفقاتها خططاً مدروسةً في السياسة المالية، عُرفت بأنّها الإجراءات والقرارات كافة النقدية وغير النقدية التي تؤثر على النظام النقدي، وكذلك هي سيطرة وتحكّم البنك المركزي في معدلات أسعار الفائدة وكمية النقود لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، أما الجانب المالي، فهو يمثل دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيل إيرادات يتمّ إنفَاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد، وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي، وعليه، يُقصد بهذه السياسة استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من الضرائب والقروض العامة ونفقات الدولة التي تجمعها مع ميزانيتها، وينصبّ ذلك لهدف واحد مشترك في سبيل مواجهتها تجاه مسؤولية الدولة في تحقيق أهداف اقتصادية مختلفة، في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي بكلّ جوانبه.

Introduction

Financial and monetary policy is no longer regarded as a domain separate from other state policies. Rather, financial and monetary policies play a vital role in confronting a state's internal crises. In its expenditures, the government adopts carefully designed financial plans, which are defined as the totality of monetary and non-monetary measures and decisions that influence the monetary system. This also includes the central bank's control and regulation of interest

rates and the money supply in order to achieve political and economic objectives.

As for the financial aspect, it represents the government's role in imposing direct and indirect taxes and collecting revenues that are spent on public services for individuals, particularly on social capital. Accordingly, this policy refers to the use of public authority over state revenues derived from taxes and public borrowing, as well as state expenditures incorporated within the budget. All of this is directed toward a single common objective: fulfilling the state's responsibility to achieve various economic goals, foremost among them overall economic stability in all its dimensions.

لمحة تاريخية لظهور النظام المالي والنقدي في العراق:

تُعدُّ الحضارة السومرية في بلاد ما بين النهرين أولى الحضارات في تاريخ البشرية، حيث يرجع تاريخها إلى ٣٤٢٠٠٠ ق. م.، فهذه الحضارة هي التي أنتجت فنون الزراعة والإنتاج الزراعي والحرفي إلى قيام الدولة وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

ولم تكن الحاجة إلى النقود ضرورة ملحّة؛ حيث كان الهدف من الإنتاج هو الإشباع فقط، ولكن بعد ظهور الفائض، تم التبادل في الإنتاج، وأصبح هناك ضرورة للنقود، حيث ظهرت النقود في الحضارة السومرية عام ٣٥٠٠ ق. م.، وبعدها في الحضارة الأكدية على يد سرغون الأول ملك أكاديا، ووُجِدَت بعض المسكوكات عليها صورة الملك سرغون(١).

ولم تنشأ النقود دفعة واحدة، بل نشأت مع تطور المجتمعات البشرية الأولى من التاريخ البشري؛ حيث كان حجم المجتمعات البشرية قليلاً، وكانت الحرفة الأولى التي عرفها الإنسان هي الصيد، وتدريجيًا مع ازدياد حجم التجمعات وتطورها، ظهرت الزراعة والصناعة، وبالتالي أدت الضرورة والحاجة إلى نظام المقايضة(٢)، وهذا مهّد الطريق إلى ظهور النقود، وكان هذا كما ذكرنا سابقاً في الحضارة السومرية التي أول ما عُرفت النقود في تعاملاتها، وكانت العملة آنذاك مصنوعة من الذهب والفضة، وبعد ازدياد التبادل التجاري، تطورت العملة النقدية بأشكالها الحالية(٣).

لم يكن العمل المصرفي كياناً منفصلاً، إذ كان المتعاملون بهكذا نشاط يمارسونه كنشاط ثانوي إلى جانب نشاطاتهم التجارية أو الصناعية، وكنتيجة لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود مؤسسات تعمل على أَنْ تصبح مسؤولة عن إدارة العمل المصرفي تتميز بالاستقلالية عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي كانت يتم التعامل بها، فظهرت المصارف، حيث عرف العراقيين أربعة مصارف أجنبية منذ عام ١٨٩٠م وهي:

١- البنك العثماني.
٢- البنك الشاهي الايراني.
٣- أيسترن بنك ليميتد الشرقي.
٤- بنك دي روما الايطالي.

نشأ الجهاز المصرفي العراقي بمرحلتين أساسيتين، أولهما امتهان بعض التجار الاقراض كحرفة والحفاظ على ما يؤتمنون عليه من ودائع نقدية وعينية تعود لأشخاص آخرين، أما الثانية فافتتاح البنك العثماني أول فرع له في العراق عام ١٨٩٠م، حيث أسهم في تسهيل معاملات الاستيراد والتصدير، ثم بعد ذلك افتتح فرعان في البصرة وبغداد عام ١٨٩٢م، لكن أغلقا عام ١٨٩٣م، ثن أعيد فتحهما عام ١٩١٦-١٩١٨م، على التوالي.

ثم قام البنك الشرقي المحدود عام ١٩١٢م بفتح أول فرع له في بغداد، وكذلك افتتح البنك الشاهنشاهي الايراني أول فرع له في البصرة، وفي عام ١٩١٦م أجيز بنك روما الايطالي بممارسة الصيرفة كمصرف في ١٣ أيلول ١٩٣٨م(٤).

النظام المالي والنقدي في العراق ١٩٢٠-١٩٢٦م:

تعتبر مرحلة الروبية الهندية في العراق منذ عام ١٩٢٠م من أخطر المراحل التي مرت بها السياسة المالية والنقدية في العراق؛ كون النظام النقدي العراقي تم ربطه مع النظام النقدي الهندي والبريطاني، مما جعل السياسة النقدية والمالية العراقية مستعمرة نقدية من قبل بريطانيا، ولا تمتلك لأبسط مقومات السيادة المالية كون القوات البريطانية كانت أغلبها من الهند، لذلك كانت الرواتب تدفع بالروبية، وحتى المشتريات، وعليه ارتبط العراق مالياً وإدارياً بحكومة الهند البريطانية، وبالتالي كان الغطاء النقدي مرتبط بالروبية وكون الروبية مرتبطة بالجنيه الاسترليني، وهذا ما وفّر استقراراً مالياً للدولة، كما وألزمت حكومة الهند البريطانية العراقيين بدفع الضرائب والرسوم بالروبية وإيداعها في المصارف وخصوصاً البنك العثماني والبنك الشرقي اللذان كانا يعملان كوكلاء لتوزيع الروبية الهندية في الأسواق العراقية ويكون التعامل بها تجارياً، كما وحدد سعر صرف الروبية مقابل الاسترليني كل (١٥) روبية وهو ما ربط القوة الشرائية للعراقيين بالتقلبات الاقتص

ادية في لندن ودلهي، ومع ذلك كان لذلك فوائد ومساوئ، من السلبيات:

١- نزوف الثروة أدى إلى استخدام الروبية إلى تحويل المدخرات العراقية إلى أوراق هندية، مما يدلّ على أَنَّ العراق سيقدم قروض بلا فوائد، وبذلك فَقَدَ السيادة والسياسة النقدية للبلد، ولم يكن للحكومة العراقية الجديدة بعد عام ١٩١٢م أيّ سلطة إصدار عملة نقدية أو حتى التحكم في حجم الكتلة

النقدية، كما وأنّ الميزانية العراقية كانت تعدّ بالعملة الروبية، وعليه أي خلل أو تدهور في الاقتصاد الهندي ينعكس سلباً على حياة الفرد والحكومة العراقية[٥].

أما الآثار الإيجابية:

١- توحيد العملة: أدى إلى القضاء على فوضى العملات المتعددة والسائدة وخصوصاً التي كانت سائدة أبن العهد العثماني.

٢- تسهيل التجارة: حيث أَنَّ العملة الروبية كانت قوية ومقبولة دولياً خصوصاً في الخليج العربي والهند مما سهل عمليات الاستيراد والتصدير.

٣- صراع الدينار العراقي من أجل الخروج من التبعة: على أثر ذلك أخذ النقد الوطني يأخذ مدى واسع في منتصف العشرينات، وأصبحت الحكومة العراقية أمام ضغوطات من قبل النخب الوطنية والمثقفين الذين اعتبروا الروبية رمزاً للاستعمار، ونتيجة لذلك جرت مفارقات بين بريطانيا والحكومة العراقية، حيث خشيت بريطانيا من أَنْ يؤثر انسحاب العراق من منطقة الروبية وإصدار عملة جديدة ونهج سياسة مالية ونقدية من شأنها التأثير على استقرار العملة في الهند[٦].

وتعتبر العلاقة بين التطور المالي والنقدي وثيقة جداً، في توظيف السياسة الاقتصادية للدولة نحو تحقيق رفاهية اقتصادية للفرد، من خلال التطبيق الصحيح للأنظمة المالية والنقدية المتطورة، فالعلاقة بين هاتين السياستين تمثلان العناصر الرئيسة للاقتصاد العام للدولة، حيث يرتبط بعضها مع البعض، مما يتوجب الملائمة باستمرار بين الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات المالية، مع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية[٧].

لقد كانت هناك عوامل عدة أثرت على رسم السياسة المالية والنقدية في العراق، وتباين أثرها على سياسة العراق المالية، حيث أسهمت برسم الشكل العام لها، وتحكمت بمداها القريب والبعيد.

تعرض العراق إلى أحداث سياسية كثيرة، أربكت أوضاعه المالية والنقدية في رسم خطط مالية مستقبلية، لكن هذا الأمر جعل من الصعب التنبؤ بأوضاعه المالية، خصوصاً مع جعل العراق مرتبطاً بالدولة العثمانية قرابة (٤) قرون، حيث تدهورت أوضاعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً مع جعل خيرات العراق وموارده في خدمة الدولة العثمانية وتحكمها بالسياسة المالية، ولذلك مارست الدولة العثمانية سياسة مالية تطابقت مع ما يخدم مصالحها المالية، فعانى العراق والفرد العراقي من عُسر مالي، خصوصاً مع كثرة الاقتراض، وبالتالي أثر ذلك على ضعف القيمة المالية للعملة العراقية، وحاولت الإدارة العثمانية إيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال إصدار قانون أجلت فيه تسديد الديون[٨].

وهناك وسائل وأدوات مكملة للسياسة المالية والنقدية، لأجل تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية العامة للدولة، منها: إقامة المشاريع الخدمية والاجتماعية، والتنويع في الضرائب المباشرة سواء بزيادتها أو تخفيضها[٩].

عانت الدولة العراقية في بداية تكوينها من نقصٍ واضحٍ في خزينتها المالية، وذلك لإقدام بريطانيا على سحب الموجودات النقدية في العراق، وتحويلها إلى ميزانية حكومة الهند[١٠]، وعليه تقيّدت خطوات الحكومة وأصبح المجال أمامها ضيقاً، خاصة أن التركة التي خلّفها العثمانيون والبريطانيون في سنوات احتلالهم المباشر كانت ثقيلة، وكان على الحكومة أن تقوم بأعباء بناء الدولة الناشئة، مما يتطلب موارد مالية واسعة.

بلغت ميزانية الحكومة لسنة ١٩٢١–١٩٢٢م، التي تقدّمت بها وزارة المالية إلى مجلس الوزراء، ستمائة وثمانية وتسعين ألف وخمسمائة وثمانية وسبعين روبية، وقد تأخر تقديمها إلى المجلس لعدة أسباب، منها تأخر الدوائر الحكومية في إعداد ميزانيتها لكونها تمثل تجربة أولى لدوائر الدولة، وقد حُدِّدت السنة المالية بالأول من نيسان ١٩٢١م وحتى نهاية آذار ١٩٢٢م.

وقد شملت الميزانية ألوية: البصرة، والمنتفك (ذي قار)، والموصل، والحلة، والديلم (الأنبار)، والعماره، وبغداد، وديالى، وكركوك، واستُثني لواء السليمانية وإدارة سكة الحديد من حساباتها، لربط ميزانيتها بديوان المندوب السامي[١١].

ومن الظواهر التي تدعو للدهشة، أن تُقدّم وزارة المالية ميزانية المصروفات متطابقة مع قائمة المدخولات، والمثير للاستغراب في هذا الجانب أنّ الأرقام تتطابق حتى في حساب الأعداد العشرية للروبيات، بعد أَنْ قسّمت المصروفات إلى أحد عشر باباً[١٢].

اعتبرت السياسة المالية والنقدية في العراق خلال فترة الانتداب والاحتلال البريطاني والعثماني تقليداً في سياستهما المالية في العراق، إذ لم يكن للعراق برنامجاً مالياً خاصاً به، حيث كان تابعاً للدولة العثمانية، أما خلال الانتداب البريطاني، فكانت السياسة المالية نفسها التي استخدمها في الهند؛ حيث ارتبطت العملة العراقية بالهندية[١٣].

حيث تضمنت أدوات النظام المالي والنقدي في العراق أمرين هما: النفقات العامة والإيرادات العامة، وتشمل النفقات العامة جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة، أما الإيرادات العامة فتشمل ما تحصل عليه الدولة من أموال ونقد[١٤].

وبعد ظهور العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٢١-١٩٢٢م، حاولت الحكومة أن تقوم بإجراء وقائي كان الغرض منه تقليل مخاطر العجز على ميزانية ١٩٢٢-١٩٢٣م، خاصة أنّ احتمال ظهور العجز فيها كان وارداً، فقامت بتأليف لجنة للتوفير برئاسة وزير المالية، ووضعت جدولاً لأعمالها في قسمين، الأول يتعلق بإحداث تغيير في أعمال الدولة ومطالبة بتخفيض تدريجي في عدد الموظفين العراقيين المشمولين بقانون التقاعد ورواتب الضباط ذوي الرتب الصغيرة في الجيش والشرطة، وتخفيضات أخرى شملت الموظفين الأجانب، والمخصصات، والنقل بالسيارات في الدوائر، ومخصصات النقل للموظفين، أما القسم الثاني من جدول أعمال اللجنة، فقد كُرِّس بتخفيض بعض النفقات في ميزانيات دوائر الحكومة أو إلغائها، وعلى الرغم من أنّ اللجنة باشرت أعمالها، واستطاعت أن تحقق شيئاً من التوفير، إلّا أنّ انخفاض واردات الميزانية لسنة ١٩٢٢-١٩٢٣م كان السبب في ظهور العجز[١٥].

تشكلت في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٢٠م حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب (١٨٤٥-١٩٢٧م) أُسندت لشخصية ساسون حسقيل (١٨٦٥-١٩٣٢م) الأمور المالية بعد رفضه لاستلام المنصب، لكن الحكومة البريطانية اقنعته، وبذلك سيطرت الحكومة البريطانية على الشؤون المالية العراقية[١٦].

عمل المعتمد البريطاني برسيس كوكس على اختيار أعضاء الحكومة المؤقتة والغرض من ذلك إيجاد حكومة تساند البريطانيين لاستمرار بقائهم في العراق، فكان ساسون حسقيل من بين الوزراء المعنيين للمالية، وعليه قدم ساسون اقتراح في كتابه المرقم ٦٩٩٩/١/١٦ والمؤرخ في ١٣ تموز ١٩٢١م نشر ميزانية الأوقاف ميزانية ملحقة، وفي غضون ذلك الوقت وافق مجلس الوزراء على طلبه، وبهذا صارت مالية الأوقاف مستقلة وغير تابعة للخزينة العمومية للدولة العراقية من حيث الايرادات والمصروفات، وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٢١م نوقشت مسألة المتقاعدين من المدنيين الذين خدموا في الدولة العثمانية وتقدير رواتبهم أثناء مدة خدمتهم[١٧].

رسمت بريطانيا سياستها المالية في العراق بما يخدم مصالحها بعد المصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية ١٩٢٢م، حيث أكدت على السياسة المالية والنقدية في العراق، وبذلك قيدت المعاهدة السياسة المالية العراقية، فلا تسمح بتقديم أو حتى اقتراح قانون فيه صرف مالي[١٨].

وعلى ذلك وجهت الحكومة العراقية دعوة إلى السير هلتن يانغ الخبير البريطاني ليضع في تصوره الوضع المالي العراقي ورفع تقرير إلى الحكومة البريطانية والعراقية، والذي تضمن خطوات يجب العمل بها لتأمين الميزانية والدفع المالي للعراق وكما يلي:

١- حاجات العراقية من الدفاع والأمن والإدارة والترقي.

٢- شروط الانفاق المالي المعقودة بين بريطانيا والعراق.

٣- ما يتوجب على العراق من ديون مالية للدولة العثمانية.

وبذلك قللت الحكومة العراقية المصروفات وعدد الموظفين وزادت الرسوم الجمركية والضرائب[١٩].

وخلال السنوات اللاحقة، ظهر نوع من الثبات في الميزانية، حتى أنّها استطاعت أن تسدّ العجز عن السنتين الماليتين ١٩٢١-١٩٢٢م و ١٩٢٢-١٩٢٣م، وتحقيق فضلة في ميزانية ١٩٢٤-١٩٢٥م مقدارها ٦٩٤ ألف دينارًا، إلّا أَنَّ الديون العثمانية العمومية ودفع العراق حصّته منها سنوياً في ضوء معاهدة لوزان، كانت تمثل مشكلة تعترض الميزانية واستقرارها[٢٠].

يُضاف إلى ذلك التعهد الذي قطعته الحكومة العراقية في نص المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الموقعة في ٢٥ آذار ١٩٢٤م والملحقة بمعاهدة ١٩٢٥م العراقية البريطانية (بأن تخصص حكومة العراق ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من إيرادات العراق لسدّ نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الأرض فيه)[٢١]، ما أضاف عبئاً أرهق إيرادات خزينة الدولة الناشئة.

وخلال السنوات الأولى من عهد الانتداب، كانت الجهات الرسمية تشكو بصورة دائمة من ضآلة الميزانية، حتى أنّها كانت تضع مبرر (قلة الميزانية وضآلة مواردها) كلما طُلِب منها تحقيق مشروع ما، حتى غدا جواباً مكرراً من الحكومة[٢٢].

وفي العام ١٩٢٥م، عُرضت الميزانية المالية على المجلس النيابي للمصادقة عليها، ورغم أنّ المناقشات دارت حولها، إلّا أنّ تغييراً هاماً لم يطرأ عليها، وقد تأخر موعد المصادقة حتى ٢٨ تشرين الأول، مما كان له الأثر في تأخير أعمال بعض المديريات[٢٣].

إنّ التحسّن الذي ظهر في الميزانية العامة، كان يكمُن في امتناع الحكومة عن وضع الأقساط السنوية للدين العثماني، وتقليص الإنفاق، وفي محاولة للوصول إلى ميزانية متعادلة، وصلت إلى العراق لجنة "هيلتن يانغ – فرنن"، التي قدمت تقريرها في نيسان ١٩٢٥م، وكان من بين الاقتراحات التي تقدمت بها زيادة الضرائب كمحاولة لرفع إيرادات الحكومة، إلّا أنّ هذا المقترح لم يجد القبول لدى الحكومة[٢٤]،

فاستمرت في تأجيل دفع قسط الدين العثماني، فخلال العام ١٩٢٥م عُدَّ مبلغ ٢٠ لك روبية الذي خُصِّص للدين العثماني ديناً فأجّل الدفع حتى إنّه لم يُصرف وقد أُودِعَ في المستودع[٢٥].

وقررت السياسة البريطانية تقديم المساعدة المالية إلى الحكومة العراقية خلال سنواتها الأولى، على شكل قروض، وقد وضعت في اعتبارها أن تضمّنها واردات الدولة[٢٦]، وعززتها بعقد معاهدة ١٩٢٢م التي نصت المادة ١٥ منها على عقد اتفاقية مالية، تُسوّى فيها تسليم المرافق العمومية وتقديم المساعدة المالية التي تحتاجها الحكومة العراقية، وتصفية الديون المترتبة بذمتها نحو بريطانيا، فيما ربطت المادة الرابعة من المعاهدة العراق بالمشورة البريطانية؛ بسبب الديون التي كانت تنوأ بها حكومة العراق لبريطانيا، فيما ضمّنت تكبّد ميزانية العراق أعباء مصاريف الحكومة المدنية والإدارة ورواتب المعتمد السامي البريطاني ومصاريفه ومصاريف حاشيته بصورة تامة من خلال نص المادة الثالثة عشر[٢٧]، وقد حددت الاتفاقية المالية المعقودة بين الحكومة العراقية وبريطانيا في ١٥ آذار ١٩٢٤م، والملحقة بمعاهدة ١٩٢٥م العراقية – البريطانية شكل وقيمة الديون المترتبة بذمة الحكومة نحو ثلثي قيمتها، فقد نصّت المادة الخامسة من الاتفاقية على موافقة بريطانيا على نقل المرافق العمومية، مثل مشاريع الري، والطرق والجسور، والبريد والبرق والهاتف بقيمة ٩,٤٠٩,٥٤٠ وربية. وعدّت المادة السابعة المبلغ المذكور دَيناً، يقتضي تسديده بأقساط سنوية خلال مدة معينة مع احتساب فائدة سنوية قدرها ٥ بالمائة، وتسديد الدين على مدى عشرين سنة[٢٨]، كما نصت المادة الثامنة على موافقة بريطانيا على نقل ملكية السكك الحديد بمبلغ قدره ٤٧,٨٥٩,٨٨٤ روبية، على أن يُسدَّد بأقساط سنوية خلال خمسة وعشرين سنة، أما المادة العاشرة فقد نصّت على فصل إيرادات الميناء التي عُدّت مبلغًا ٧,٢١٩,٠٠٠ روبية ثمناً للميناء في ذمة أمانة الميناء يجب أن يُسدَّد إلى بريطانيا[٢٩].

وبقيام الحكم الوطني في العراق، وظهور التشكيلات الإدارية، برز الاتجاه نحو إصدار عملة نقدية وطنية كمظهر من مظاهر الاستقلال الوطني، وبدأت الحكومة تدرس موضوع العملة منذ عام ١٩٢٢م[٣٠].

واستمرت الحكومة في مساعيها لإنجاز موضوع العملة، حيث قرر مجلس الوزراء وفي ٢٢ حزيران ١٩٢٦م، سفر وزير المالية ومستشارها إلى لندن لإنهاء بعض المسائل المالية الهامة، وكان من بينها موضوع العملة العراقية، التي أكد المجلس على ضرورة دراستها مع الدوائر المالية البريطانية، وتوكيد رغبة الحكومة في أن يكون لها عُملة خاصة بها[٣١].

وقد تقرر مبدئياً القيام بمشروع العملة العراقية بدون وساطة بنك، وأنيطت المهمة إلى لجنة للعملة يكون بعضها في لندن، حيث يقومون بسكّ الأوراق النقدية والعملة المعدنية وإصدارها بقيمها المختلفة، وكان الرأي أن يقوم وكلاء التاج بدفع المبالغ اللازمة لإتمام المشروع، إلى أن يتمّ التداول، وقد وافقت وزارة المستعمرات البريطانية على هذا الترتيب(٣٢).

وبقيام الحكم الوطني في العراق وبروز تشكيلات إدارية ازدادت المطالب الشعبية والسياسية لإصدار عملة نقدية وطنية والتي تعتبر من أهم مظاهر الاستقلال، وعليه أخذت الحكومة العراقية دراسة موضوع السياسة النقدية والمالية وإصدار عملة وطنية عراقية، وبالفعل أخذت الدراسة حيز التنفيذ حيث قرّر مجلس الوزراء المنعقد في ٢٢ حزيران ١٩٢٥م تأكيد رغبة الحكومة على أنْ يصبح للعراق سياسة نقدية ومالية خاصة به، أي يقوم بإصدار عملة نقدية خاصة بالعراق، وكذلك بناء مؤسسات مالية وتشكيل موازنات عامة في المرحلة المقبلة، وهذا ما سوف يساعد بالانتقال التدريجي نحو بناء دولة ذات سياسة مالية ونقدية قوية(٣٣)، ويمكنه من أهم أهداف السياسة المالية والنقدية ممزوجة معاً.

النقدية:

١- استقرار المستوى العام للأسعار وهو هدف اقتصادي.

٢- العمالة الكاملة وتحقيق الأهداف الاجتماعية.

٣- زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار سياسي(٣٤).

الخلاصة

١- إيجاد قاعدة للسياسة النقدية والمالية سوف يحقق استقراراً، وهذا سوف يؤدي إلى محاصرة أو تحجيم التقلبات النقدية.

٢- تحقيق معدلات نمو اقتصادية في مختلف القطاعات بما يحقق في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

٣- العمل على حماية العملة من التعرض للتقلبات الواسعة.

٤- إيجاد نظام ضريبيٍ موجّهٍ نحو تشجيع العرض والانتاج بدلاً من التوجه نحو الطلب الكلّي وتحفيف الضرائب بما يتفق مع توازن الانفاق الحكومي.

٥- تحقيق استقرار المؤسسات المالية والمصرفية عن طريق تنظيم علاقة بين المؤسسات المالية والنقدية والعمل على تحفيز المدخلات.

٦- السياسة المالية والنقدية عملت على تفاوت توزيع الدخل عن طريق تقليصها بين الدخول القابلة للإنفاق وفئة تقليل تكديس الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع.

٧- أنَّ السياسة المالية على عكس المالية لها انعكاسات مباشرة على سعر صرف العملة وعلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج وإلى الخارج.

٨- أخيراً وعلى الرغم من أنَّ السياسات المالية والنقدية لها انعكاسات على كافة القطاعات في الاقتصاد، إلّا أنَّ فرص تركيز التأثير المباشر على قطاعات معينة ولغايات اجتماعية محدودة متاح أكثر في السياسة المالية منها في النقدية.

الهوامش

(١) كنعان علي كنعان، النقل والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، ط١، ٢٠١٢م، ص٥٤-٥٥.

(٢) أكرم حداد – مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط٢، ٢٠٠٨م، ص١٥.

(٣) ناظم محمد نور الشمري، النقود والمصارف النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص٧٤.

(٤) ستيفن همسلي لوكنريك وفرانك، العراقية منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز ١٩٥٨م، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، مكتبة مصر ودار المرتضى، ٢٠٠٩م، ص١٥-٢٩.

(٥) مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم: نجدة فتحي صفوة، دار السلام، لندن، ١٩٨٨م، ص٢١-٢٢.

(٦) دراسات البنك المركزي العراقي، إحصائية الكتلة النقدية من الروبية، ص٢٠-٢٥.

(٧) جمال خريس – أيمن أبو خضير – عماد خصاونة، النقود والبنوك، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ص١٠١-١٠٩.

(٨) أمل مخلف عبد الوهاب، سياسة العراقية المالية في مناقشات مجلس النواب العراقي (١٩٢٥-١٩٣٢م)، رسالة ماجستير منشورة، المثنى، ٢٠٢٢م، ص١١-١٣.

(٩) إسماعيل محمد هاشم، السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية، المكتب العربي الحديث، ٢٠١١م، ص٢١٧-٢١٨.

(١٠) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات، ج١، ص٢٩.

(١١) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٤٢، الأوراق ٣٠٢، مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن ميزانية ١٩٢١-١٩٢٢م، المالية.

(١٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٢٤٢، ص٧ المصروفات.

(١٣) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٨.

(١٤) تطور النظام النقدي في العراق، مجلة الأستاذ، مكتبة التربية، بغداد، ١٩٦٢م، ص١٠.

(١٥) سعيد حمادة، المصدر السابق، ص٤٧٤.

(١٦) لمعرفة المزيد ينظر: أمل مخلف عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٩٢.

(١٧) علي رياض كويد الفتلاوي، وزارة المالية ودورها في بناء الدولة العراقية ١٩٢٠-١٩٣٢م، بحث منشور في مجلة الدراسات الإنسانية والعلوم التربوية، عدد (٥)، أيار ٢-٢٤م، ص٢٣٧.

(١٨) فاروق صالح المعمر، المعاهدات العراقية البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨م، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٧م، ص١١١-١١٥.

(١٩) للمزيد ينظر: حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٥م، لندن، دار أقلام، ١٩٨٧م، ص١١٢-١٢٠.

(٢٠) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية في العراق، النجف، ١٩٧٦م، ص٤٦.

(٢١) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص٣٣٢.

(٢٢) جريدة العالم العربي، العدد (١٠٢)، ٢ تموز ١٩٢٤م.

(٢٣) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧م، المصدر السابق، ص١٠١.

(٢٤) سعيد عبود السامرائي، السياسة المالية، ص٤٨.

(٢٥) التقرير البريطاني لسنة ١٩٢٧م، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص١٨٧-١٨٨.

(٢٧) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، ص٧٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص٧٤.

(٢٩) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٤٤١، الأوراق ٢٣، ٢٤، الاتفاقية المالية.

(٣٠) عبد الرحمن الجليلي، النظام النقدي في العراق، القاهرة، ١٩٤٦م، ص١٠٩-١١٠.

(٣١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص٦٠.

(٣٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١٣٦١، ص١٨، من سكرتير مجلس الوزراء إلى المعتمد السامي البريطاني في ٢٥ تموز ١٩٢٦م/سري.

(٣٣) فرحان محمد حسن الذبيحاوي، اتجاهات السياسة المالية العراقية انموذجاً، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٣م، ص٤٠-٤٨.

(٣٤) للمزيد ينظر: حذيفة حسين محي الطهمازي، دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الشامل – تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، منشورة، ٢٠٢٣م، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، ص٤٦–٥٠.